

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القضية: 550
تاريخ القرار: 4 ديسمبر 2024

قرار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة - 1053 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: ضفاف البحيرة 2 حدائق البحيرة 1053 تونس

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 13 جوان 2024 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت عدد 550 والتي تمسكت فيها من قيام شركة "اتصالات تونس" بممارسات غير مشروعة تتمثل في بيع شرائح نداء مسبقا للدفع مجانا بنقطة بيعها الكائنة قبالة محطة الجمهورية الباساج وهو ما اعتبرته المدعية مخالفا لقرارات الهيئة وخاصة قرارها عدد 3 بتاريخ 06 مارس 2024 المتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم الذي ينص في النقطة 6 من فصله الأول على ما يلي "يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات الافتراضية اتخاذ التدابير والإجراءات التالية...
"توظيف معلوم لا يقل عن دينارين عند اقتناء الشريحة الواحدة والامتناع عن توزيع شرائح الهاتف الجوال مجانا"
معتبرة ان انتهاجها لمثل هذه الأساليب التي تقوم على مخالفة الترتيب التعديلية في مادة الاتصالات من شأنه تكريس منافسة غير شرعية لاستقطاب حرقاء جدد فضلا عما في ذلك من مساس بالتوازنات العامة للسوق وانتهت الى طلب التصريح بمخالفة المدعى عليها لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 بتاريخ 06 مارس 2024 وتطبيق أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفذ العاجل.

في الإجراءات

3/1

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع101د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون ع101د لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع3د الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على المراسلة ع990د بتاريخ 18 جوان 2024 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا الاتصال.

وبعد الاطلاع على المراسلة ع991د بتاريخ 19 جوان 2024 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "اتصالات تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها. وبعد الاطلاع على المقرر ع123د الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 جوان 2024 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على بقية مطروقات الملف وما يفيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 16 أكتوبر 2024 وفيها حضر الأستاذ محسن الجزيري محامي المدعية شركة "اتصالات تونس" وقدم اعلام نيابة ومطلب في طرح القضية وحضرت الأستاذة نجاة الجلاصي نيابة عن زميلها الأستاذ سليم مالوش محامي المدعى عليها شركة "أورنج تونس" وفوضت النظر.

في الجلسة

وبجلسة يوم 4 ديسمبر 2024 حضر الأستاذ خالد بسرور في حق المدعية شركة "أوريدو تونس" وقدم تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وطلب طرح القضية لوقوع الصلح مع الشركة المدعى عليها ولم يحضر محامي شركة "اتصالات تونس" الأستاذ محسن الجزيري وتبين أنه قد سبق إضافته لنسخة من اتفاقية الصلح المبرمة مع الشركة المدعية بملف القضية بتاريخ 26 نوفمبر 2024.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث أن الدعوى ملك لأطراف النزاع الامر الذي يعني أن ملكية الدعوى (أي الحق في استمرارية سيرها، والتحكم فيها، والحصول على حكم فيها) تعود إلى الخصوم (المدعي والمدعى عليه) أنفسهم، حيث لا تستطيع المحكمة المضي

قدمًا في الدعوى أو الحكم فيها دون طلب من أحد أطرافها الا في حالات مخصوصة نص عليها القانون بصفة
حصرية.

وحيث مكن المشرع المدعي من التنازل عن دعواه، وذلك بطلب طرحها او برفع الطلب الذي تقدم به في شأنها الامر
الذي يؤدي الى انتهاء تلك الخصومة ولا يمكن بالتالي للمحكمة أن تستمر في نظرها دون موافقته على ذلك.
وحيث أن دور المجلس يقتصر في هذه الحالة على ضرورة التأكد من ان التخلي عن الدعوى من طرف المدعي كان
صريحاً وواضحاً وان المطلوب لم يعارض في ذلك.
وحيث وطالماتين ان طلب الطرح المقدم من نائب الشركة المدعية كان صريحاً وواضحاً وقد ايده فيه ممثل الشركة
المدعى عليها فانه يتجه الاستجابة اليه والعمل به.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم بطرح القضية

استجابة لطلب المدعية شركة "أوريدوتونس"

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- محمد الطاهر ميساوي: رئيس الهيئة
- شاكرا التواتي: نائب رئيس الهيئة
- شيراز التليلي: عضو قار
- سمية حمودة: عضو
- كريم الشواشي: عضو

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

شاكرا التواتي

